يستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الجمعة 28 من الشهر الجاري

«الداخلية»: فتح باب الترشح لانتخابات مجلس الأمة اليوم

وزارة الداخلية تعلن استعدادها للعملية الانتخابية

أمة 2016 تنتظر البرلمان الأقوى اقتصاديا

- المترشح يجب أن يكون كويتي الجنسية واسمه مدرج في أحد جداول الانتخاب
- ألا يقل السن يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة وإجادة قراءة اللغة العربية وكتابتها
- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة
- يحرم الانتخاب على كل من أدين في جريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية
- يحق للمرشح التنازل عن الترشح بطلب يقدمه كتابة الى مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلبه
- من يريد ترشيح نفسه من رجال الجيش أو الشرطة فعليه أن يقدم ما يثبت انتهاء خدمته العسكرية
- الحشاش: المؤسسة الأمنية لا تدخر جهدا في دعم الديموقراطية واتخاذ اجراءات تسهيل عملية الانتخابات
- الانتهاء من جميع الترتيبات لمركز اعلامي يخدم الصحفيين وتجهيزه بكل وسائل الاتصال الحديثة
- مسؤولو إدارة المركز مستعدون للرد على الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالشأن الإعلامي
- بن نجم: الإدارة العامة للشؤون القانونية استعدت بكل إمكاناتها الفنية لعملية تسجيل المرشحين بكل سلاسة

اعلنت وزارة الداخلية الكويتية امس فتح باب الترشح لانتخابات اعضاء مجلس الأمة 2016 اليوم الاو الجاري ويستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الجمعة 28 من الشهر نفسه.

وقالت ادارة الاعلام الامني بوزارة الداخلية في بيان صحافي امس ان فتح باب الترشح يأتي وفقا لأحكام القانون رقم (35 لسنة 1962) في شان انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له وبناء على المرسوم رقم (279 لسنة 2016) بدعوة الناخبين لانتخاب اعضاء مجلس الأمة والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحق العدد رقم (1310) الصادر اليوم الثلاثاء.

واوضحت الادارة انه يشترط في كل من يريد الترشح لعضوية مجلس الأمة ان تتوافر فيه الشروط التالية: ان يكون كويتي الجنسية بصفة اصلية وفقا للقانون وان يكون اسمه مدرجا في احد جداول الانتخاب وألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية وان يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.

واضافت أن من ضمن الشروط ايضا ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية او في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره مبينة انه يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية.

واوضحت أن على طالب الترشح ان يتقدم الى إدارة شؤون الانتخابات في المقر الكائن بمنطقة الشويخ السكنية (ب) مقابل الجمعية وذلك من الساعة السابعة والنصف صباحا حتى الساعة الواحدة والنصف ظهرا لاستلام طلب الترشح الذي اعد لهذا الغرض مصطحبا معه شهادة الجنسية الاصلية وصورتين شخصيتين.

وذكرت انه يجب أن يتولى طالب الترشح بنفسه كتابة البيانات المبينة بطلب الترشح وتوقيعه ويدفع مبلغ التامين المنصوص عليه في المادة (21) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شان انتخابات اعضاء مجلس الأمة وقدره 50 دينارا ويحصل على إيصال بالسداد.

وبينت انه على طالب الترشح التوجه اثناء ساعات الدوام الرسمي خلال الفترة المحددة لقفل باب الترشح الى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليقدم الطلب اليها واذا لم يتقدم للمخفر يعتبر ترشحه لاغيا.

وعن كيفية التنازل عن الترشح قالت الادارة انه يحق للمرشح التنازل عن الترشح بطلب يقدمه كتابة الى مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلب الترشح وذلك في موعد اقصاه قبل موعد الانتخاب بسبعة ايام على الاقل.

وقالت انه لا يجوز ان يرشح احد نفسه في اكثر من دائرة انتخابية وإذا تبين انه مرشح في اكثر من دائرة وجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحدة قبل اغلاق باب الترشح وإذا لم يفعل ذلك اعتبر ترشحه في جميع الدوائر كان لم يكن.

وافادت بان من يريد ترشيح نفسه من الفئات المبينة بعد فعليه مراعاة احكام المادة (23) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شان انتخابات اعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والمادة (3/13) من القانون رقم (53) لسنة 2001 في شان الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية.

واوضحت ان متولي الوظائف العامة لا يجوز لهم ابتداء من اليوم التالي لقفل باب الترشح حتى انتهاء عملية الانتخاب ممارسة أي اختصاص من اختصاصات وظيفتهم مشيرة الى ان الوزراء ورجال القضاء والنيابة العامة واعضاء الإدارة العامة للتحقيقات لا يجوز لهم ترشيح انفسهم إلا إذا استقالوا مسبقا من وظائفهم.

وقالت الادارة ان رؤساء لجان قيد الناخبين واعضاءها والقرباءهم من الدرجة الاولى لا يجوز لهم ترشيح انفسهم في دوائر عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تنحوا عن الاشتراك في اعمالها أما من يريد ترشيح نفسه من رجال الجيش او الشرطة فعليه ان يقدم ما يثبت انتهاء خدمته العسكرية عند تقديم طلب الترشح

وعلى صعيد متصل أكدت وزارة الداخلية اتخاذ الاستعدادات كافة والتنسيق بشان التجهيزات والترتيبات الأمنية لانتخابات مجلس الامة 2016 التي ستقام يوم 26 نوفمبر المقبل.

وقال مدير عام الادارة العامة للعلاقات والاعلام الأمني العميد عادل الحشاش في تصريح صحافي ان المؤسسة الأمنية لا تدخر جهدا في دعم ركائز الديموقراطية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل عملية الانتخابات البرلمانية المقبلة.

واضاف انه تم الانتهاء من جميع الترتيبات لمركز اعلامي يخدم الصحفيين وتجهيزه بكل وسائل الاتصال الحديثة من فاكسات وانترنت وخطوط هواتف وأجهزة كمبيوتر وطابعات لتحقيق التواصل الدائم لاستيفاء المعلومات من إدارة شؤون الانتخابات والاطلاع على كافة المستجدات بشان الانتخابات البرلمانية المقبلة.

واوضح الحشاش انه تم تخصيص عدد من ضباط وضباط الصف في الإعلام الأمني لإدارة المركز الإعلامي عملا على راحة الإعلاميين وإتاحة كافة الإمكانات لهم لتغطية هذا العرس الديموقراطي

مشيرا الى انه تقرر رفع منصة اللقاءات الاعلامية الخاصة بالمرشحين التي كانت تستخدم في السابق للادلاء بتصريحات من قبل المرشحين لوسائل الإعلام المختلفة. واضاف ان رفع المنصة من مقر إدارة شؤون الانتخابات يأتي حفاظا على عملية التنظيم والتخطيط والترتيب بهدف منع حدوث أي تأخير في اجراءات تسجيل المرشحين.

وبين الحشاش ان مسؤولي إدارة المركز الإعلامي مستعدون للرد على الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالشان الإعلامي كافة حتى تكون الرسالة الإعلامية المواكبة للانتخابات على أعلى مستوى.

ومن جانبه قال مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية بالوكالة العقيد بدر يعقوب بن نجم انه فور صدور المرسوم بفتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الأمة استعدت الإدارة العامة للشؤون القانونية بكل إمكاناتها وموظفيها وكوادرها الفنية لعملية تسجيل المرشحين بكل سلاسة.

واوضح انه تم إعداد كافة الكوادر الإدارية الضرورية من الرجال والنساء لاستقبال المرشحين لمنع حدوث أي تأخير داعيا المرشحين إلى إحضار كافة المستندات واستيفاء جميع الأوراق اللازمة لذلك.

وقال ان فتح باب التقدم للترشيح سيبدأ من اليوم ابتداء من الساعة 7ر30 صباحا حتى نهاية الدوام الرسمي مدة عشرة أيام في مقر إدارة شؤون الانتخابات الكائن في منطقة الشويخ السكنية

في محافظات الجهراء والفروانية والأحمدي مع رفع قيمة الضمان إلى 130 دينارا

«الصحة»: إنشاء ثلاثة مستشفيات للوافدين

الخشتي يتوسط الحضور خلال انطلاق المؤتمر

- الخشتي: تسهيل إجراءات منح التراخيص اللازمة لمقدمي الخدمات
- «ضمان» ستقدم خدماتها للوافدين عبر 15 مركزا للرعاية الصحية الأولية
- نسعى لرفع السعة السريرية في مستشفيات القطاعين العام والخاص إلى 15 الف سرير
- حجم الطاقة الاستيعابية الحالية بمستشفيات الكويت تبلغ ثلاثة أسرة لكل 10 آلاف شخص

أكدت وزارة الصحة الكويتية امس حرصها على تشجيع خدمات القطاع الصحي الخاص وتسهيل اجراءات منح التراخيص اللازمة لمقدمي الخدمات الصحية وتبني مبادرات الشراكة مع القطاع الخاص في هذا المجال.

جاء ذلك في تصريح ادلى به وكيل الوزارة المساعد لشؤون الخدمات الطبية الأهلية الدكتور محمد الخشتي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) على هامش انطلاق مؤتمر الكويت الثاني للتامين والاستثمار في القطاع الصحي الذي يستمر يومين بمشاركة شركات خليجية وخبراء دوليين.

واوضح الخشتي ان شركة مستشفيات الضمان الصحي للوافدين (ضمان) بصدد انشاء وتنفيذ ثلاث مستشفيات في محافظات الجهراء والفروانية والاحمدي في اطار خطتها لتقديم خدماتها الصحية.

واضاف ان (ضمان) ستقدم خدماتها للوافدين عبر 15 مركزا للرعاية الصحية الاولية وذلك خلال مرحلتها الاولى مطلع 2017 مبينا انها ستحدث نقلة نوعية في فلسفة تقديم الرعاية الصحية الحكومية للمقيمين.

وذكر انه مع تدشين مشروعي (عافية) للتامين الصحي للمتقاعدين و(ضمان) ستزداد مسؤوليات الوزارة في عمليات الرقابة والمتابعة والتدقيق انطلاقا من حرصها على تقديم افضل الخدمات الصحية.

ولفت الخشتي الى سعي وزارة الصحة لرفع السعة السريرية في مستشفيات القطاعين العام والخاص الى 15 الف سرير بحلول عام 2020 مقارنة بـ7 آلاف سرير حاليا بالقطاع العام والف سرير بالخاص.

وبين ان حجم الطاقة الاستيعابية الحالية بمستشفيات الكويت تبلغ ثلاثة أسرة لكل 10 آلاف شخص في حين تبلغ في فرنسا لمائة أسرة لكل 10 آلاف شخص مغربا عن امله في إيصال قدرتها المحلية إلى 7 أسرة لكل 10 آلاف شخص.

من جانبه قال عضو مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمشروع شركات مستشفيات الضمان الصحي (ضمان) الدكتور احمد الصالح ان المشروع سيدخل حيز التنفيذ على مرحلتين الاولى في الربع الاول من 2017 وذلك من خلال مراكز الرعاية الصحية الاولية فيما سيدخل التطبيق الكامل للمشروع نهاية 2019.

وذكر الصالح في تصريح مماثل لـ(كونا) ان الخدمات المقدمة عبر (ضمان) ستقتصر على الوافدين العاملين في القطاع الخاص مبينا ان اجمالي المستفيدين من المشروع يبلغ مليوني وافد دون فئة (الخدم). واضاف انه مع تطبيق التامين الصحي للوافدين سيتم رفع قيمة الضمان الصحي المعمول به حاليا من 50 دينارا الى 130 دينارا سنويا مؤكدا ان هذا المبلغ "لا يحقق القيمة الفعلية للخدمات الصحية المقرر تقديمها".

واوضح ان شركة (ضمان) تمثل نموذجا تنمويا فاعلا للشراكة بين القطاعين العام والخاص لافتا الى انسجام خطة الشركة مع (رؤية الدولة 2035) الهادفة الى تنويع مصادر الدخل وتطوير وتنمية الاسواق وتخفيف العبء المالي على الخدمات والمؤسسات الحكومية ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية.

وافاد الصالح بان (ضمان) تسعى جاهدة لرفع مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة عبر تطوير الكوادر وتعزيز نظام الرعاية محليا وتطوير البنى التحتية وتطبيق احدث المعايير ورفع مستوى الكفاءة والجودة لتشغيل وادارة وتمويل هذا المجال.

ولفت الى ان الشركة استلمت الاراضي المخصصة لها ضمن برنامج خطة التنمية لبناء المستشفيات موضحا انها بصدد الانتهاء من اعمال التصاميم والتراخيص استعدادا للبدء الفعلي في اعمال المقاولات والبناء على ان تبدأ عمليات التشغيل وفقا للبرنامج والخطة الزمنية المتفق عليها مع وزارة الصحة.

وبين الصالح ان ادارة الشركة رسمت ملامح خريطة الطريق لمسار (ضمان) لمدة اربع سنوات قادمة موضحا ان الانتهاء من بناء المنظومة الصحية للشركة سيكون بنهاية 2019 على ان تدخل الخدمة بشكل تدريجي.

شارك في ورشة عمل بعنوان «دوافع التعليم لعام 2030»

الحربي: التقارير الدولية تسهم في تشخيص وضع التعليم في البلاد

الحربي يصرح لوسائل الاعلام

أكدت وزارة التربية الكويتية امس اهتمام البلاد بنتائج وتوصيات التقارير الدولية الخاصة بالأوضاع التعليمية العالمية لمعرفة المقاييس العالمية المتبعة ومدى جودة التعليم ومدى الاستفادة منها.

وقال الوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية الدكتور سعود الحربي في ورشة عمل بعنوان (دوافع التعليم لعام 2030 - جودة التعليم وتحسين مخرجات التعلم في دول مجلس التعاون الخليجي) ان التقارير التعليمية الدولية تسهم في تشخيص وضع التعليم في البلاد وتتضمن مؤشرات لتقييم الجهود السابقة والحالية لجودة التعليم فيها.

واضاف في كلمته في الورشة التي تنظمها اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان الوزارة تتطلع إلى قراءة هذه التقارير الدولية بشكل مفصل ثم إحالتها كتوصيات لكل جهة معنية بالوزارة حتى يتم الاستفادة منها بشكل أفضل.

من جانبه أكد الوكيل المساعد للمنشآت التربوية والتخطيط في الوزارة الدكتور خالد الرشيد حرص الوزارة على مواكبة المستجدات العالمية فيما يتعلق بتطوير التعليم لافتا الى ان الورشة تأتي لتحقق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التي اطلقتها الأمم المتحدة وهو الهدف المعني بالتعليم.

واضاف ان الورشة تستهدف اطلاع المشاركين على موقع الكويت من خريطة التنمية العالمية للاستدامة بإشراف (اليونيسكو) و دور الكويت وقدرتها على ان تكون بناءة وشريكة فعالة في تنفيذ اهداف التنمية المستدامة.

وأشار الى تدشين الوزارة (البرنامج المتكامل) مع المركز الوطني لتطوير التعليم الذي يضم اربعة محاور تتعلق بالمناهج والمعلم والتقويم والقياس والإدارة المدرسية مبينا ان هذه المحاور تحظى بدعم كبير من وزارة التربية.

وذكر ان الوزارة تقوم بعمل مشترك معتمد من الجهات الاقليمية لتطوير التعليم وتحقيق سلاسة تنفيذ العملية التعليمية بمختلف مكوناتها.

وأشار إلى مشاركة الوزارة بمشروع (تعزيز القيم الايجابية) لدى الطلبة من خلال تأهيل المعلمين والمعلمات بآليات وطرق تدريس تحقق هذه الهدف وبرنامج آخر بعنوان (التعليم الالكتروني) بهدف إيجاد الفصول الذكية بمختلف المدارس. من جانبه اكد المدير العام للمركز الوطني لتطوير التعليم الدكتور صبيح الخيزيم أهمية الورشة في الاطلاع على المبادرات المتميزة في دول الخليج ومدى الاستفادة منها.

بدورها قالت الأمين العام للجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة بالإنابة نادية الوزان ان الورشة ستناقش القضايا الخاصة بتحسين جودة مخرجات التعلم وتعزيز اداء نظم التعليم بدولة الكويت.